السودان (قائمة المراقبة من الفئة 2)

لا تمتثل حكومة السودان امتثالاً تاماً للحد الأدنى من المعايير الخاصة بالقضاء على الإتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. حاكمت السلطات المزيد من المتاجرين المشتبه بهم وأطلقت برامج لرفع مستوى الوعي لأول مرة منذ عامين. كما حسَّنت الحكومة من قدرتها على التنسيق بين الوزارات من خلال تبسيط آليتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتركيز الموارد على اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الحكومة بصياغة خطة عمل وطنية ووضع صيغتها النهائية والموافقة عليها. وأطلق مسؤولو القوات المسلحة السودانية وحدة لقيادة جهود الحكومة لحماية الأطفال في مناطق النزاع، وقدموا التدريب لأكثر من 5000 فرد من أفراد الجيش على قضايا حماية الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال. إلا أن الحكومة لم تبرهن على زيادة جهودها على نحو شامل مقارنة بالفترة التي شملها التقرير السابق. يُزعم أن فرعاً شبه عسكري وشبه مستقل تابع لجهاز الأمن الحكومي -- قوات الدعم السريع -- قام بتجنيد أطفال في مايو/أيار 2019 في ظل الحكومة السابقة بقيادة الجيش؛ ولم يبلغ المسؤولون عن التحقيق في التجنيد المزعوم، ولم يبذلوا جهودًا لتحديد الضحايا المحتملين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم. بالإضافة إلى ذلك، أعاق عدم تمييز المسؤولين بين الاتجار والتهريب والخطف للحصول على فدية جهود البلاد لمكافحة الاتجار. تمت حركة تنقلات كبيرة للموظفين فيما يتعلق بتشكيل المجلس العسكري الانتقالي في أبريل/نيسان 2019، والتي أعقبها تكوين الحكومة الانتقالية بقيادة مدنيين في سبتمبر/أيلول 2019، مما أعاق من قدرة السودان على مواصلة جهود متسقة لمكافحة الاتجار والإبلاغ بدقة عن تلك الجهود خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. علاوة على ذلك، تقلصت التحقيقات والإدانات التي أبلغت عنها الحكومة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونظراً لأن الحكومة خصصت موارد كافية لخطة مكتوبة من شأنها، إن طُبِّقت، أن تشكل جهودا كبيرة لاستيفاء الحد الأدنى من المعايير، فقد مُنح السودان اعفاءً بموجب قانون حماية ضحايا الاتجار من الخفض المطلوب إلى الفئة 3. لذلك، ظل السودان في قائمة المراقبة من الفئة 2 للسنة الثالثة على التوالي.

التوصيات ذات الأولوية:

• ضمان قيام الحكومة الانتقالية بقيادة مدنيين بالتأكد استباقياً بأن القوات المسلحة السودانية لا تجند أو تستخدم الأطفال وتزيد من جهود التحقيق ومقاضاة المسؤولين الذين كانوا متواطئين في تجنيد واستخدام الأطفال. • تكثيف الجهود للتحقيق مع المتاجرين ومحاكمتهم وكذلك مع المسؤولين المتواطئين وفقًا لقانون مكافحة الاتجار بالبشر في البلاد، بما في ذلك التمييز بين الأشخاص الذين يُزعم مسؤوليتهم عن الاتجار بالعمالة والجنس وبين مرتكبي جرائم تهريب المهاجرين أو الاختطاف. • التنسيق مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتعميم إجراءات العمل الموحدة القائمة على السلطات والمستجيبين الأوائل للتعرف على ضحايا الاتجار بالجنس والعمالة من البالغين. • ضمان عدم معاقبة السلطات لضحايا الاتجار على جرائم ارتكبت كنتيجة مباشرة لأفعال غير قانونية يجبرهم المتاجرون على ارتكابها، مثل إكراه النساء على ممارسة الجنس

التجاري. • تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2014 لتجريم الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي في غياب القوة أو الاحتيال أو الإكراه، وتعريف الاستغلال. • زيادة تدريب المسؤولين الأمنيين في دارفور على التمييز بين الاتجار والجرائم الأخرى مثل التهريب والاختطاف للحصول على فدية، وضمان استخدام الحاصلين على هذا التوجيه لتدريب مسؤولين حكوميين إضافيين. • تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار 2020-2022 وتخصيص موارد كافية لها. • تطوير نظام لجمع البيانات وإدارة المعلومات بالتعاون مع المنظمات الدولية لتنظيم بيانات إنفاذ القانون بشكل أكثر فعالية.

الملاحقة القضائية

خفضت الحكومة جهودها في مجال إنفاذ القانون. يُجرّم قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2014 بعض أشكال الاتجار بالجنس وبعض أشكال الاتجار بالعمالة لكنه فشل في تعريف ما يشكل الاستغلال. بالإضافة إلى ذلك، وبما لا يتسق مع القانون الدولي، فإن الإطار القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر في السودان يتطلب توافر عنصر العنف أو الاحتيال أو الإكراه كي يعتبر جريمة اتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي، ولذلك لم يُجرّم جميع أشكال الإتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي. حدد القانون ما بين ثلاث سنوات وعشر سنوات سجن على الجرائم الأساسية التي تشمل الضحايا الذكور البالغين، وبين خمس سنوات و 20 سنة سجن على الجرائم التي تنطوي على ضحايا من الإناث البالغات والأطفال أو تلك التي تُرتكب في ظروف تستدعي عقوبة إضافية مشددة. كانت هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية وتتناسب، فيما يتعلق بالاتجار بالجنس، مع العقوبات المنصوص عليها في الجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب. تجرّم المادة 14 من قانون القوات المسلحة السودانية لعام 2007 تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة من قِبل أفراد القوات المسلحة، أو استعباد المدنيين، أو إكراه المدنيين على البغاء، وتفرض عقوبات تتراوح بين السجن لمدة ثلاث سنوات والإعدام.

لم تبلغ الحكومة عن تدريب المسؤولين على التعرف على جرائم الاتجار أو التحقيق فيها، كما أن عدم تمييز السلطات بين الاتجار بالبشر والتهريب والاختطاف للحصول على فدية أعاق التقييم الدقيق لبيانات إنفاذ القانون في مكافحة الاتجار بالبشر في السودان. بالإضافة إلى ذلك، أدت التنقلات الكبيرة للموظفين نتيجة لتشكيل الحكومة الانتقالية بقيادة مدنيين في سبتمبر/أيلول إلى إعاقة قدرة السودان على الإبلاغ بدقة عن أنشطة إنفاذ القانون. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بأن السلطات قامت بالتحقيق مع 97 متاجراً محتملاً ومحاكمتهم بتهمة ارتكاب جرائم تتعلق بالاستغلال الجنسي فضلاً عن العمالة القسرية، وأدانت خمسة متاجرين. وحكمت المحاكم على المتاجرين بالسجن ما بين ثلاث وأربع سنوات بالإضافة إلى غرامات لا يُعرف مقدارها. في عام 2018، أفادت الحكومة بالتحقيق في 150 قضية اتجار، ومقاضاة 30 من تلك الحالات، وإدانة 45 متاجراً.

وأشار خبراء إلى أن بعض ضباط إنفاذ القانون وضباط الحدود كانوا متواطئين في جرائم الاتجار أو استفادوا بطريقة أخرى من جرائم الاتجار المتعلقة على وجه التحديد باستغلال المهاجرين على طول حدود السودان. لم تبلغ الحكومة عن التحقيق مع مسؤولين متواطئين في عام 2019، مقارنة بالتحقيق مع موظفَين حكوميَين في عام 2018. ولم تبلغ السلطات عن وضع التحقيق في قضية التواطؤ عام 2018.

الحماية

خفضت الحكومة من جهود الحماية الشاملة وتعرفت على عدد أقل من الضحايا؛ ويُعزى ذلك جزئياً إلى التغيير وانتقال عدد كبير من الموظفين بين النظام السابق والحكومة الانتقالية بقيادة مدنيين. تعرفت الحكومة على عدد أقل من الضحايا؛ ويُعزى ذلك جزئياً إلى التغيير وانتقال عدد كبير من الموظفين بين النظام السابق والحكومة الانتقالية بقيادة مدنيين. أفادت السلطات بأنها تعرفت على أكثر من 1200 ضحية محتملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بنحو 1400 ضحية محتملة في عام 2018. مع ذلك، وبسبب قلة التدريب وما نتج عن ذلك من خلط، فقد يكون بعض الضحايا المحتملين الذين حددتهم الحكومة في 2019 و 2018 من الأفراد الذين دفعوا للمهربين مقابل خدمات حصلوا عليها ولم يتم استغلالهم في العمالة القسرية أو الاتجار بالجنس. تعاون المجلس الوطني لرعاية الطفولة مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتوفير المأوى والخدمات الطبية لـ 84 من ضحايا الاتجار المحتملين من الأطفال من إريتريا وإثيوبيا في عام 2019. وفي عام 2018، أفادت الأمم المتحدة أن ضباط إنفاذ القانون أحالوا 142 ضحية إلى ملجأ تديره منظمة دولية.

لم يبلغ المسؤولون عن نشر أو تنفيذ إجراءات العمل الموحدة للتعرف على ضحايا الاتجار من الأطفال التي تم وضعها في عام 2018 بالشراكة مع منظمة دولية. من المحتمل أن إنكار الحكومة السابق لوقوع الاتجار بالجنس داخل السودان، إلى جانب فحص السلطات غير المتسق للفئات السكانية المستضعفة، قد أدى إلى اعتقال واحتجاز نساء أجبرهن المتاجرون على الانخراط في الجنس التجاري. قدم قانون عاملات المنازل في السودان لعام 2008 إطاراً قانونياً لتوظيف وتسجيل عاملات المنازل مع حقوق عمل وحماية محدودة، إلا أن الحكومة لم تبلغ عن تسجيل أو حماية أي عاملة منازل بموجب القانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق مسؤولو القوات المسلحة السودانية وحدة حقوق الأطفال لقيادة جهود الحكومة في مجال حماية الأطفال في مناطق النزاع. ونفذ مسؤولو وحدة حماية حقوق الأطفال 71 نشاطًا تدريبيًا بالشراكة مع المنظمات الدولية لتوعية السلطات بحقوق الأطفال -- بما في ذلك الجهود المبذولة لمنع قوات الأمن من تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود -- وقاموا بتوعية أكثر من 5000 من الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، أصدر رؤساء هيئات الأركان السودانية المشتركة أوامر القيادة وقاموا بنشرها كل ثلاثة أشهر خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتوجيه المسؤولين العسكريين إلى اتباع حظر الحكومة على استخدام الأفراد دون

سن 18 عامًا في أدوار الدعم أو القتال. ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عن تحديد أو إعادة دمج أي من الجنود الأطفال الذين قام النظام السابق بتجنيدهم واستخدامهم، على الرغم من أن تقارير موثوقة قد أفادت بقيام وحدات سودانية باستخدام قاصرين في أدوار قتالية. أفادت منظمة دولية أن قوات الدعم السريع زُعم أنها قامت بتجنيد 87 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عامًا في مايو/أيار 2019 لتفريق الحشود المناهضة للحكومة بالقوة. تعاونت الحكومة مع مراقبين دوليين في أغسطس/آب 2019 لتسهيل زيارات المراقبة والتحقق لثكنات قوات الدعم السريع ومرافق التدريب بحثاً عن أطفال؛ ولم يتعرف الخبراء على أي طفل من أصل 800 من الجنود الذين أجروا معهم مقابلات.

الوقاية

زادت الحكومة من جهودها الرامية إلى منع الإتجار. ووضعت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر الصيغة النهائية ووافقت على خطة العمل الوطنية 2020-2022 التي أطلقتها الحكومة في مارس/آذار 2020 . في عام 2019، قامت الحكومة بحسم حدود المسؤولية غير الواضحة بين اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر واللجنة العليا لمكافحة الاتجار بالبشر عن طريق حل اللجنة العليا لمكافحة الاتجار بالبشر. وعلى غرار العام السابق، اجتمعت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ثلاث مرات على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لم تبلغ السلطات عما إذا كانت حكومة ولاية كسلا قد وضعت الصيغة النهائية لخطة العمل على مستوى الولاية، والتي تم صياغتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق وكان الهدف منها أن تعكس خطة العمل الوطنية. لأول مرة منذ عامين، عقد المسؤولون ورشة عمل في سبتمبر/أيلول 2019 لرفع مستوى الوعي بشأن الاستغلال في العمالة المنزلية. كان مفتشو وزارة العمل مسؤولين عن توفير الإشراف على وكالات التوظيف، لكنهم لم يبلغوا عن إجراء تحقيقات أو معاقبة جهات التوظيف الاحتيالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تبلغ الحكومة عن توفير التدريب لموظفيها الدبلوماسيين في مجال مكافحة الإتجار. ولم يعلن المسؤولون عن بذل أية جهود لتقليص الطلب على الجنس التجاري.

نمط الإتجار

كما ورد على مدار الخمس سنوات الماضية، يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في السودان، كما يستغل المتاجرون ضحايا سودانيين في الخارج. يستغل المتاجِرون الأطفالَ المشردين في الخرطوم -- بمن فيهم الأطفال السودانيون والأطفال المهاجرون غير المصحوبين من غرب ووسط أفريقيا -- في العمل القسري للتسول والنقل العام والأسواق الكبيرة والاتجار بالجنس. يستغل أصحاب الأعمال التجارية، والعاملون غير الرسميين في مجال التعدين، وأفراد المجتمع المحلي، والمزارعون الأطفالَ للعمل في مصانع الطوب، وتعدين الذهب، وجمع النفايات الطبية، والبيع في الشوارع، والزراعة؛ ويُعرِّض المُتاجِرون المذكورون الأطفالَ للتهديدات والاعتداء الجسدي والجنسي، فضلاً عن ظروف العمل الخطرة مع محدودية

فرص الاستفادة من التعليم أو الخدمات الصحية. تستغل الجماعات الإجرامية النساء والفتيات السودانيات -- لا سيما من النازحات داخلياً أو اللائي من المناطق الريفية -- في العمل المنزلي والاتجار بالجنس.

جندت الجماعة المسلحة غير الحكومية "جيش تحرير السودان/ عبد الواحد" جنوداً أطفالاً واستخدمتهم في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأفادت منظمة دولية أن أعضاءً في قوات الدعم السريع جندوا أطفالاً في مايو/أيار 2019 لتفريق الحشود المناهضة للحكومة بالقوة في يونيو/حزيران 2019 في ظل الحكومة السابقة بقيادة الجيش. ولاحظ المراقبون أن القوات المسلحة الحكومية في ظل النظام السابق قامت بتجنيد واستخدام الأطفال من 2011 إلى 2017 وفي 2019. بالإضافة إلى ذلك، أفادت مصادر أن مسؤولين فاسدين في قوات الدعم السريع استفادوا ماليًا من دورهم كحرس حدود وقاموا بدور مباشر في الاتجار بالبشر.

وبسبب عدم الاستقرار الإقليمي والصراع، هناك أكثر من مليوني نازح داخلي و 1.1 مليون لاجئ في السودان -- وهي الفئات السكانية التي تعاني من زيادة التعرض للعمل القسري أو الاتجار بالجنس. وأشار المراقبون إلى أن المسؤولين الحكوميين المكلفين بحماية الأفراد الضعفاء استغلوا جنسياً بعض اللاجئين في ولايات شرق السودان. بالإضافة إلى ذلك، أدت سياسة الحكومة المتعلقة بمخيمات اللاجئين، والتي تقيد تنقل اللاجئين بحرية داخل البلاد، إلى زيادة تعرض بعض اللاجئين للاستغلال نظراً لاستعانتهم بالمهربين داخل السودان.

الآلاف من الإريتريين والإثيوبيين وغيرهم من طالبي اللجوء الأفارقة -- وهي الفئات السكانية المعرضة للاتجار بسبب هشاشة وضعهم الاقتصادي وعدم إمكانية الوصول إلى العدالة -- يقيمون مؤقتًا في الخرطوم أثناء التخطيط للسفر إلى أوروبا. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثّل الإريتريون أكبر عدد من الضحايا في السودان، ولا سيما في شرق البلاد، بسبب استهداف المتاجرين للتدفق المستمر للمهاجرين وطالبي اللجوء. المتاجرون السودانيون يجبرون النساء الإثيوبيات على العمل في منازل خاصة في الخرطوم ومراكز حضرية أخرى. تجبر العصابات الإجرامية ذات التنظيم الجيد والعابرة للحدود بعض النساء الإثيوبيات على الانخراط في الجنس التجاري في الخرطوم من خلال التلاعب بالديون وغيرها من أشكال الإكراه. وفي محاولة للهروب من الصراع والفقر، يسعى العديد من ضحايا الاتجار في شرق أفريقيا في البداية للحصول على خدمات المهربين، الذين يجبرون المهاجرين على العمل القسري أو الاتجار بالجنس. وبسبب الصراع الدائر في جنوب السودان، تضاعف تقريبًا عدد اللاجئين من جنوب السودان داخل السودان منذ عام 2018؛ ولا يزال العديد من هؤلاء اللاجئين عرضة للعمل القسري والاتجار بالجنس في السودان. في عام 2018، وثّقت منظمة دولية حالات حيث يقوم المتاجرون باستغلال مواطنين من غرب ووسط أفريقيا -- بشكل رئيسي من تشاد ومالي والنيجر -- يصلون إلى السودان عبر مسالك الهجرة غير النظامية.

تستغل الجماعات المسلحة في دارفور بعض المهاجرين في العمل القسري أو الاتجار بالجنس. ويقوم المهربون المرتبطون بقبائل الرشايدة والتبو باختطاف مواطنين إريتريين عند المعابر الحدودية، وابتزازهم للحصول على فدية، وتعريضهم للانتهاك، بما في ذلك الاتجار. كما تجبر القبائل الأخرى عبر الحدود المختطفين على العمل المنزلي أو اليدوي وتسيء معاملتهم بطرق أخرى، بما في ذلك استغلالهم في العمل القسري أو الاتجار بالجنس.